المؤسسة الأورو-متوسطية
لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

تقرير الأنشطة

النسخة المعلنة

2016

www.emhrf.org

لقد تسنى تنفيذ أنشطة المؤسسة الأورو-متوسطية ونشر هذا التقرير من خلال المساعدة المالية التي تلقيناها من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، ووزارة الشؤون الخارجية الملكية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وصندوق سيغريد روزينغ، وصندوق روكفيلر بروذرز، وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، وشبكة التغيير الاجتماعي (ذي نيتويرك فور سوشيال تشينج)، ومؤسسة المساعدات الخيرية (تشاريتيز إيد).

إن المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان هي الجهة الوحيدة المسؤولية حصراً عن محتوى هذا التقرير الذي لا يعبِّر بأي شكل من الأشكال عن مواقف أي من الشركاء المذكورين أعلاه.

جدول المحتويات

1 - لمحة تقديمية 4

2 - التدخلات المباشرة لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات والمدافعين الأفراد عن حقوق الإنسان 5

2-1- التدخلات المستعجلة لحماية ودعم المدافعين الأفراد 6
2-2- التدخلات لدعم المنظمات غير الحكومية الناشئة والمشاريع الحساسة في السياق الإقليمي 8

3- التدخلات غير المباشرة لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات والمدافعين الأفراد عن حقوق الإنسان 14

3-1- تعزيز تواجد المؤسسة الأورو-متوسطية في منطقتي المشرق العربي والمغرب العربي 15
3-2- التعاون من أجل تعزيز الدعم المالي للمدافعين عن حقوق الإنسان 15

4- استعراض عددي للتدخلات 17

4-1- أنواع الدعم الذي تم تخصيصه 17
4-2- الموضوعات التي تناولها المستفيدون 18
4-3- أنشطة المستفيدين 19
4-4- أنواع المتابعة التي اعتُمدت..... 20
4-5- النوع الاجتماعي 21
4-6- البلدان 22

5- مسائل تنظيمية 23

5-1- الشراكات المالية 23
5-2- المعلومات والتواصل 23
5-3- الإدارة الداخلية 23

ملحق: مخلص بطلبات الحصول على منح 25

1- لمحة تقديمية

خلال عام 2016، نفذت المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (سنشير إليها فيما يلي من هذا التقرير بعبارة "المؤسسة الأورو-متوسطية" أو "المؤسسة") 131 تدخلاً لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني في المنطقة العربية وتعزيز أنشطتهم، وذلك بالنظر إلى الدور المركزي الذي يلعبه هؤلاء في عملية التحول الديمقراطي ومكافحة الإفلات من العقاب والتصدي لأوجه انعدام المساواة وغيرها من الأسباب الكامنة وراء انتشار التطرف في المنطقة.

وقد سجلت المؤسسة زيادة **مقدارها 15% في عدد التدخلات مقارنة بعام 2015**، وخاصة في مصر حيث لا تألوا السلطات هناك جهداً لقمع أعمال المجتمع المدني المستقل.

جرى 74% من هذه التدخلات في بلدان تشهد نزاعات مسلحة أو في بيئات تشهد تصاعداً في وتيرة الأعمال العدائية أو أماكن يضيق فيها الفضاء المتاح للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني باطراد، كما هي الحال في سوريا وليبيا ومصر والجزائر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تعرض أكثر من ثلث شركاء المؤسسة للتهديدات أو التدابير التعسفية في انتهاك لحرية تكوين الجمعيات.

وكانت النتائج المنبثقة عن هذه التدخلات مشجعة: فقد تمكن 50 مدافعاً، 28% منهم نساء، وأفراد أسرهم من تلافي الأخطار التي تتهدد حياتهم وأمنهم، فيما تمكّن 72% منهم من مواصلة عملهم. علاوة على ذلك، تم إعداد تقارير موثقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلدان المعنية ومن ثم تقديمها لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، كما تم تقديم المساعدة والتمثيل القانونيين لأكثر من 1,630 ضحية من ضحايا الانتهاكات، خصوصاً المدافعين والنساء.

تلقى مدافع عن حقوق الإنسان في **سوريا** جرى اعتقاله تعسفياً من قبل القوات الحكومية، دعماً مستعجلاً لتغطية تكاليف خدمات التمثيل القانوني مما أفضى إلى إطلاق سراحه في ديسمبر/ كانون الأول 2016. وقد استأنف المدافع عمله فوراً في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في شمال شرقي البلاد.

كذلك تمكن ثلاثة عشر مدافعاً في **مصر** من تجنب الاعتقال التعسفي بسبب ما يقومون به من عمل حقوقي وبالتالي التعرض إلى أحكام بالسجن لمدد طويلة في بلدهم، وذلك بفضل منح الانتقال المستعجل إلى خارج البلاد.

تأسست شبكة لحقوق النساء في **ليبيا** تضم نحو 20 ناشطة وذلك بفضل التمويل الأساسي من قبل المؤسسة سنة 2016. وقد قدمت هذه الشبكة المساعدة القانونية والنفسية لنحو 111 امرأة وقعن ضحية للعنف في بنغازي والبيضاء ودرنة وشحات والكفرة وطبرق في ظرف أقل من ستة أشهر.

إضافة إلى ذلك، **استهدف 23% من تدخلات المؤسسة تعزيز القدرات التشغيلية الأساسية للمبادرات المبتكرة أو الناشئة لمنظمات المجتمع المدني العاملة بصورة رئيسية مع شرائح سكانية مستضعفة في المغرب وتونس**، بهدف محاربة التهميش والتمييز وسد الفراغ على صعيد حماية حقوق الإنسان. جرى 71% من تدخلات المؤسسة في هذين البلدين في مناطق نائية لا يزال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان فيها يشكل أولوية.

وكانت نتائج هذا الدعم مقنعة تماماً كما هو موضح في الأمثلة المذكورة أدناه.

فضلاً عن أعمال زيادة الوعي وتقديم التدريب لنحو ثلاثة آلاف شاب وشابة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **تم إنشاء وحدتي دعم واستشارة للنساء القرويات**، واحدة في ولاية جندوبة بتونس والثانية في جهة سوس ماسة درعة بالمغرب، وذلك لتقديم الدعم الإداري والقانوني والنفسي للنساء من ضحايا العنف والتمييز. كذلك تم فتح **نوادي عامة ليرتادها الأطفال والشباب** في المدارس الأساسية والثانوية في ولايات تونس وجندوبة وقفصة وصفاقس وسوسة في تونس.

بغرض الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها السياسة الجديدة للهجرة في المغرب، تم تأسيس **منصة مغربية فريدة من نوعها مؤلفة من نحو 15 جمعية مسجلة حديثاً تُعنى بالمهاجرين**، وذلك عبر تمويل أساسي من قبل المؤسسة، وغايتها الإسهام في الاعتراف بحقوق المهاجرين ومحاربة التمييز ضدهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع المغربي. كذلك لعبت المؤسسة دوراً مؤثراً في انضمام مانحين آخرين للمشاركة في دعم هذه المبادرة الخلاقة.

تم رسمياً في مارس/ آذار سنة 2017 تسليم مكتبة وثائقية مميزة حول 'الربيع العربي' 2011 إلى الأرشيف الوطني في تونس. وتستند هذه المكتبة إلى نحو ألف صورة و800 تسجيل مصور (فيديو) تم جمعها من قبل مجموعة من نشطاء المجتمع المدني من مختلف أنحاء تونس عام 2016. وستصبح هذه المكتبة عما قريب متاحة للجمهور، وستساهم في تعزيز الأبحاث العلمية حول تلك التطورات.

كان من أولويات المؤسسة الأورو-متوسطية تغطية **التكاليف التشغيلية، من قبيل الإيجار وتكلفة الموارد البشرية** التي نادراً ما يتم دعمها من قبل المانحين الآخرين وذلك كي يُعطى الفاعلون في المجتمع المدني الفرصة لاستدامة أنشطتهم. وقد شكّلت التكاليف التشغيلية 75% من إجمالي التكاليف التي غطتها المؤسسة في عام 2016.[1]

إلى جانب هذا الدعم المباشر، ساعدت المؤسسة أيضاً شركاءها في الوصول إلى مانحين آخرين، حيث **نجح 56% من هؤلاء الشركاء في الحصول على تمويل إضافي** وضمنوا –ولو جزئياً على الأقل- استدامة أنشطتهم.

ورفعت المؤسسة أيضاً الدعم المقدم **للقيادات الشبابية والنسائية في المنطقة**، إذ يمثل هؤلاء نحو نصف أهداف المستفيدين من الدعم، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه هذه القيادات في عمليات التحول الديمقراطي.[2]

أخيراً، استمرت المؤسسة في تعزيز تعاونها مع جهات رئيسية صاحبة مصلحة في مجالات حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، وذلك بهدف تعزيز فرص الدعم وزيادتها. وإلى جانب التزامها بآلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان، أسهمت المؤسسة في **إنشاء مجموعة عمل تُعنى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن شبكات مؤلفة من مؤسسات دولية لحقوق الإنسان** كما أنها حضرت ونظمت العديد من الاجتماعات من أجل **صياغة استجابة مشتركة تجاه تجريم عمل المجتمع المدني وتضاؤل مجال العمل أمامه**.

وفيما يلي معلومات مفصلة حول المجالات الرئيسية للتدخلات المالية وغير المالية التي قامت بها المؤسسة دعماً للمنظمات غير الحكومية، والجماعات والأفراد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

2- التدخلات المباشرة لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات والمدافعين الأفراد عن حقوق الإنسان

نفذّت المؤسسة 131 تدخلاً لدعم 134 مدافعاً عن حقوق الإنسان (84 منظمة مجتمع مدني و 50 مدافعاً فرداً) ممن عملوا على تعزيز ودعم وحماية حقوق الإنسان وضمان احترامها في منطقة جنوب المتوسط.[3]

---

[1] تمثل احتياجات المدافعين للحماية في المنطقة، كالرعاية الصحية وتأمين الموارد الأساسية للعائلات والانتقال المستعجل/ المؤقت، 15% من التكاليف المغطاة. أما العشرة في المائة المتبقية، فقد قُدمت لدعم مشاريع يمثل عامل الوقت عاملاً حاسماً لنجاحها، أو أنها اتسمت بالابتكار إلى جانب كونها لم تتطلب أية تكاليف تشغيلية.

[2] على وجه التحديد، كان 39% من التدخلات ملتزماً بالدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز قيادة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

[3] تلقت المؤسسة 616 طلب تمويل ومعلومات من مدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام 2016، مقارنة مع 421 طلبا في العام الماضي. وقد وردت معظم الطلبات من سوريا، ومصر، وليبيا، وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومثلت هذه الطلبات 58% من مجموع طلبات عام 2016. وبعد عملية تدقيق صارمة تتم بعد استيفاء معايير الأهلية التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة، قدّم مجلس أمناء المؤسسة دعما مستعجلا ومرناً لـ 21% من الطلبات. وكان 3% من المستفيدين من دعم المؤسسة هم من أعضاء الأورو–متوسطية للحقوق.

وقد نُفذ 40% من التدخلات المباشرة للمؤسسة في سياق مستعجل لحماية حياة مدافعين عن حقوق الإنسان فيما استهدف 60% منها تعزيز عمل الجماعات أو الجمعيات غير القادرة على الحصول على التمويل من مصادر التقليدية. وبلغ مجموع المنح المقدمة لهؤلاء المدافعين أكثر من 1.6 مليون يورو.[4]

لا تزال سوريا تستأثر بجزء كبير من تدخلات المؤسسة كما يظهر في الشكل التالي الذي يوضح النسب الإجمالية لتوزيع المنح بحسب البلدان، فيما تلقت مصر حصة كبيرة من الدعم خلال عام 2016 مقارنة مع 2015:

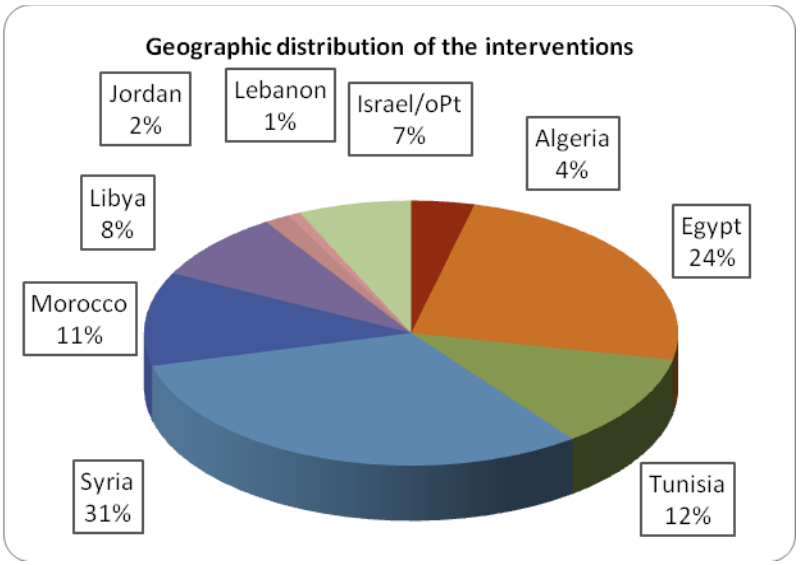

ينقسم الدعم إلى فئتين رئيسيتين، هما التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد وتقديم الدعم لهم والتدخلات المرنة لدعم المنظمات الناشئة والمبادرات الحساسة في السياق الإقليمي.[5]

1-2- التدخلات المستعجلة لحماية ودعم المدافعين الأفراد

في عام 2016، قدمت المؤسسة دعماً مستعجلاً لمساعدة أو حماية 50 مدافعاً فرداً عن حقوق الإنسان، كان 28% منهم نساء، وأفراد عائلاتهم من المنطقة. وكان 96% من هؤلاء معرضين للخطر أو يواجهون ظروفاً صعبة جداً بسبب أنشطتهم الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة وخصوصاً في سوريا ومصر وليبيا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والجزائر والمغرب، وبلدان أخرى.

---

[4] يمثل هذا المجموع 76% من الميزانية السنوية للمؤسسة.

[5] أنشأت المؤسسة آليتين لتوفير استجابات مرنة قدر الإمكان لتلبية الاحتياجات التي أعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان: آلية الدعم المستعجل التي تتيح لمجلس الأمناء اتخاذ قرار بشأن الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها 5,000 يورو (وكلفة أقصاها 20% للنفقات العامة، أي ما مجموعه 6,000 يورو)، وذلك ضمن فترة لا تتجاوز 10 أيام؛ وآلية للمشاورات العادية تُستخدم أثناء الاجتماعات السنوية لمجلس الأمناء، حيث يناقش المجلس الطلبات التي لا تزيد قيمتها عن 40,000 يورو.

كذلك قدمت المؤسسة الدعم لمدافعيّن اثنين لإنجاز مبادرتين مستعجلتين، إحداهما لنشر دراسة بحثية متعددة التخصصات حول الميراث في المغرب، والثانية لتنفيذ مهمة مناصرة أمام آلية إقليمية لحقوق الإنسان تطالب بالعدالة لضحايا الانتهاكات في مصر.

وكما يوضح الرسم البياني أدناه، مُنح القسم الأعظم من دعم المؤسسة المستعجل لمدافعين سوريين ومصريين عن حقوق الإنسان نظراً للطبيعة الخطرة للتهديدات التي يتعرضون لها في البلدين. هذا وقد ارتفع الدعم المقدم للمدافعين المصريين بنسبة 56% مقارنة بعام 2015.

Distribution of grants to individuals per country

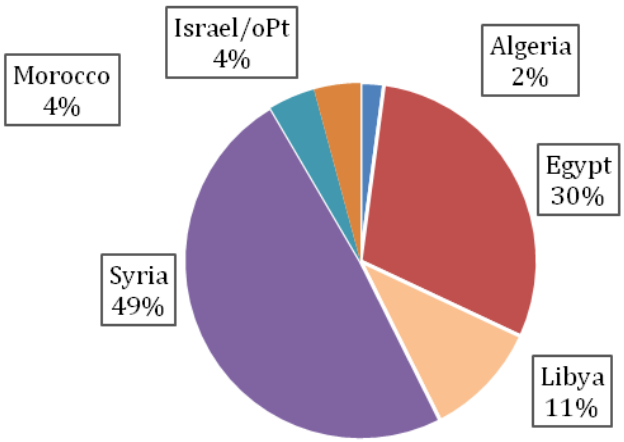

وبصفة محددة، قدمت المؤسسة المنح لحماية المدافعين على النحو الآتي:

أ) تسعة مدافعين، معظمهم سوريون ومن ضمنهم ليبيون وفلسطينيون، وعائلاتهم التي كانوا يخشون على حياة أفرادها، من خلال تغطية تكاليف **الرعاية الطبية والمساعدة النفسية** في بلدانهم الأصلية أو خارجها.

ب) قُدم الدعم لثلاثة عشر مدافعاً سورياً عن حقوق الإنسان، وثلاثة عشر مصرياً وليبي واحد وفلسطيني وجزائري ومغربي أُجبروا جميعاً على مغادرة بلادهم بسبب المخاطر التي تتهددهم. وقد تلقى هؤلاء الدعم من أجل **الانتقال مؤقتاً إلى بلد أجنبي** كي يعيشوا بأمان ويواصلوا أنشطتهم.[6]

ج) قُدم الدعم لخمسة مدافعين سوريين ومصري واحد وليبي واحد، إضافة إلى أفراد أسرهم، كانوا يتعرضون للمضايقات بصورة دائمة، وذلك لتغطية **احتياجاتهم الأساسية في بلدانهم الأصلية**. وقد استعمل المدافعون منح المؤسسة لاتخاذ خطوات تمكنهم من تجنب التعرض للتهديد من قبيل الانتقال إلى مدينة أخرى ومواصلة عملهم.

د) تلقى مدافعان تعرضا **للاعتقال التعسفي** في سوريا ومصر الدعم الذي مكنهما من توكيل محام وتلبية **احتياجاتهما الأساسية** نظراً لعدم استقرار أوضاعهما وأوضاع أسرتيهما.

وبما أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التدخلات هو ضمان حصول المدافعين الذين يواجهون صعوبات أو مخاطر على دعم في المديين المتوسط والبعيد، نسقت المؤسسة مع شركاء لها بغية القيام بالآتي:

- دعم ثمانية مدافعين من سوريا وليبيا ومصر في إطار أعمال تضامنية نفذتها منظمات دولية وإقليمية (مناشدات عاجلة، ورسائل لدعم طلبات اللجوء وإعادة التوطين، وبيانات صحفية، وبعثات لمراقبة المحاكمات، ولقاءات مع المسؤولين، إلخ.)؛

[6] تتوخى المؤسسة الأورو–متوسطية الحذر بشأن تأثير الاستنزاف الذي قد ينجم عن انتقال النشطاء إلى بلدان أخرى.

- تحديد العديد من طلبات الحصول على بعثات دراسية والمساعدة في إحالتها والتكفل بها وذلك لحماية مدافعين مصريين معرضين للتهديد؛ وقد تمت الموافقة على البعثة لخمس طلبات منها. وأنشأت المؤسسة أيضاً قاعدة بيانات لجمع المعلومات المتعلقة بفرص للحصول على بعثات دراسية يمكن للمدافعين من المنطقة الحصول عليها والاستفادة منها في المستقبل؛
- تحديد سبل تعزيز البرامج المعدّة لنقل المدافعين المهددين إلى أوروبا وجنوب المنطقة المتوسطية، بما في ذلك من خلال التدريب الداخلي مع المنظمات غير الحكومية، بالاشتراك مع أعضاء منبر الاتحاد الأوروبي 'لبرامج النقل المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان' التي تديرها آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان *ProtectDefenders.eu*؛
- تشجيع سبعة شركاء ماليين، وخصوصاً آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان *ProtectDefenders.eu* على تغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بالاحتياجات الأساسية أو إعادة توطين تسعة مدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج.

كانت **نتائج التدخلات المستعجلة** مُشجَعة، وبصفة عامة:

- تمكن أربعون مدافعاً وأفراد أسرهم من تجنب مخاطر تهدد حياتهم وأمنهم جراء تلقيهم منحاً عاجلة. فعلى سبيل المثال، تم توفير خدمات محاماة لمدافع كان قد اعُتقل تعسفياً من قبل القوات الحكومية في سوريا، ومن ثم تم إخلاء سبيله في ديسمبر/ كانون الأول 2016. وقد استأنف المدافع على الفور عمله في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا. كما استطاع ثلاثة عشر مدافعاً مصرياً عن حقوق الإنسان من تجنب الاعتقال التعسفي وإمكانية تلقي أحكام بالسجن لمدد طويلة في بلدهم وذلك بفضل منح الانتقال المستعجلة.
- تمكن 72% من المستفيدين من مواصلة أنشطتهم، وخصوصاً أولئك الذين تم نقلهم إلى بلدان مجاورة. وقد استغل معظمهم فرصة وجودهم في أماكن جديدة لمواصلة الدفاع عن حقوق الإنسان في أوطانهم. وعلى سبيل المثال، عثر مدافع سوري يعيش في تركيا على عمل مع منظمة إنسانية أثناء إجرائه مقابلات مع معتقلين سابقين وأقارب أشخاص مفقودين في سوريا ممن طُرحت قضيتهم أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. كذلك، عثر مدافع مصري على وظيفة جديدة في مؤسسة أثناء تأليفه كتاباً عن حقوق النساء.
- قدم خمسة مدافعين سوريين ومدافعان ليبيان وخمسة مدافعين مصريين طلبات لجوء أو مُنحوا اللجوء وحصلوا على تصاريح عمل في أوروبا والولايات المتحدة.
- حصل 26% من المستفيدين على منح دراسية في الخارج أو تلقوا التدريب في مجال حقوق الإنسان والصحافة وإدارة المشاريع واللغات بهدف الارتقاء بمهاراتهم وزيادة فرص حصولهم على وظيفة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، يستعد مدافع جزائري عن حقوق الإنسان لنيل درجة الماجستير في حقوق الإنسان بجامعة فرنسية ويعكف حالياً على كتابة رسالة الماجستير حول المساءلة والعدالة لضحايا الاختفاء القسري.

من ناحية ثانية، لا يزال مدافع واحد قيد الاعتقال التعسفي، بحلول نهاية عام 2016، لدى السلطات المصرية بعد أن طالب سلمياً بأن تتحمل الدولة المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما جرى منع مدافع آخر بصورة تعسفية من مغادرة أراضي الدولة.

وختاماً، رفضت دولة عضو في الاتحاد الأوروبي منح تأشيرة لمدافع مصري ثالث على الرغم من أنه سجّل للدراسة في جامعة وحصل على بعثة دراسية.

2-2- التدخلات لدعم المنظمات غير الحكومية الناشئة والمشاريع الحساسة في السياق الإقليمي

رغبةً من المؤسسة في تكييف تدخلاتها مع الأوضاع والديناميات الوطنية المختلفة، فقد خصصت دعماً مرناً، وذلك ضمن آلية الدعم العادي وآلية الدعم المستعجل على حد سواء[7]، استفادت منه 84 جماعة ومنظمة غير حكومية كانت تواجه صعوبات في الحصول على تمويل، أو أن أنشطتها كانت خارج نطاق أولويات الجهات المانحة الرئيسية.

وقد تم تقديم هذه المنح إلى منظمات عريقة وذات سمعة طيبة بعد أن واجهت عجزاً مالياً بشكل مفاجئ، وذلك لسد النقص، أو لمبادرات مبتكرة تأسست في الآونة الأخيرة، وذلك بهدف دعم عملية البدء بتنفيذ الأنشطة.

وقد بلغ نصيب المنظمات العريقة التي وقعت في مصاعب مالية 33% من مجموع المستفيدين من تدخلات الدعم المرن للمؤسسة، فيما ذهبت نسبة 67% لمبادرات مجتمع مدني جديدة.

وقد نُفذت أنشطة الجماعات أو الجمعيات التي تلقت الدعم بصورة رئيسية في مصر وسوريا وتونس والمغرب كما هو موضح في الشكل أدناه.

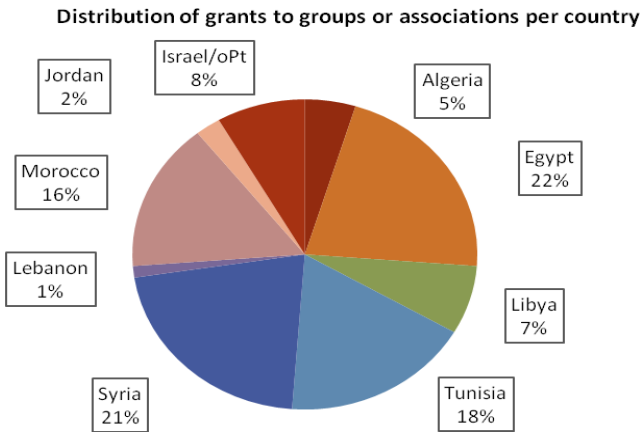

وقد تركزت أنشطة شركاء المؤسسة الأورو-متوسطية بصورة رئيسية في القطاعات التالية:

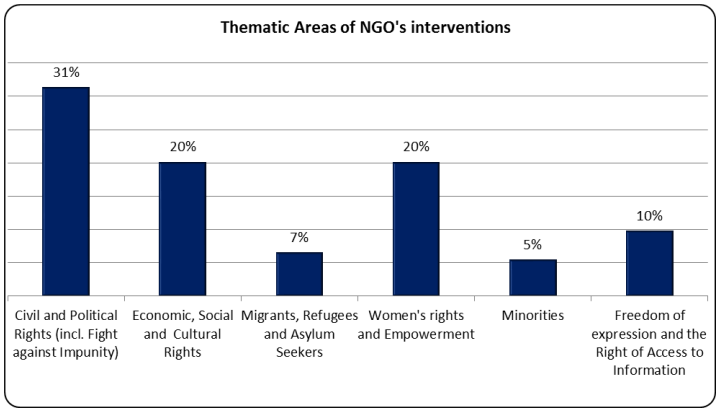

[7] وتحديداً، حصلت 7 منظمات غير حكومية من مجموع المنظمات المستفيدة التي بلغ عددها 84 منظمة، على دعم مستعجل من المؤسسة أثناء عام 2016.

وبصفة محددة، سعت المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات المحددة التي أعرب عنها الفاعلون في المجتمع المدني في السياقات والمجالات الستة التالية.[8]

2-2-1- حماية الضحايا وتعزيز العدالة في سوريا

استمرت المؤسسة الأورو-متوسطية في تركيز تدخلاتها على دعم مبادرات المجتمع المدني السوري التي تهدف إلى **المطالبة بالعدالة والمساءلة وتقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات ومنهم على وجه التحديد النساء والشباب والأطفال والأشخاص الذين يعانون من إعاقات والسكان المهجرين واللاجئين**.

بصفة محددة، ركزت المبادرات الثماني عشرة التي تلقت الدعم على الأهداف المحددة التالية:

- تعزيز أنشطة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع أطراف النزاع ومنح أعضاء المجتمع المدني السوري والضحايا فرصة مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية؛
- إبراز أنشطة المجتمع المدني في دعم للسكان السوريين ومنح الفرصة للمدافعين والأكاديميين وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني السوري فرصة لتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان في النزاع الدائر، بما في ذلك من خلال المواقع الإلكترونية البحثية والمعلوماتية المبتكرة؛
- توفير الملجأ والمساعدة النفسية والقانونية وخدمات إعادة تأهيل في سوريا والبلدان المجاورة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات وللنساء والأطفال من ضحايا الانتهاكات وتشجيعهم على تطوير معارفهم بخصوص الحقوق الأساسية عبر المشاريع التربوية والثقافية أو الأنشطة المدرة للدخل.

2-2-2- دعم تطوير مبادرات حقوق الإنسان في ليبيا

كان الهدف من تدخلات المؤسسة هو دعم منظمات حقوق الإنسان الليبية من أجل **تطوير واستدامة أنشطتها الرامية إلى حماية وتعزيز الحقوق الأساسية والإبلاغ عن الانتهاكات التي ترتكب ضد هذه الحقوق.**

بصفة محددة، قدمت المؤسسة الدعم لست مبادرات كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاعتداء على الصحفيين والنساء والمهاجرين، إضافة إلى تقديم المساعدة القانونية والنفسية لضحايا الانتهاكات؛
- تعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية وممثلي القبائل لضمان حق العودة بالنسبة للسكان المهجرين بما في ذلك مدينة تاورغاء التي أُفرغت من سكانها البالغ عددهم 30,000 نسمة سنة 2011؛
- تعزيز حرية التعبير والرأي من خلال تعزيز مكانة الصحفيين الليبيين وقدراتهم وزيادة الوعي بمناهضة خطاب الكراهية.

2-2-3- المحافظة على صمود المجتمع المدني المستقل في مصر

ركزت تدخلات المؤسسة خلال عام 2016 بصورة رئيسية على **الحفاظ على منعة حركة المجتمع المدني المستقلة التي تواجه تهديدات غير مسبوقة في مصر**، وذلك عن طريق مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم على **تنفيذ استراتيجيات طوارئ داخل البلاد أو من خارجها بغية مواصلة توثيق الانتهاكات ومساعدة ضحايا القمع**.

بصفة محددة، قدمت المؤسسة الدعم لثماني عشرة منظمة أو مبادرة فردية تسعى إلى ما يلي:

[8] لم نورد هنا تفاصيل حول التدخلات في الأردن ولبنان لضآلة الأرقام المتعلقة بهذين البلدين.

- توثيق الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان بما في ذلك حملة الإجراءات الصارمة للتضييق على المدافعين والمجتمع المدني والنقابات المهنية والحركات الطلابية، والمحاكمات غير العادلة وظروف الاعتقال، والعنف ضد النساء، والانتهاكات المرتكبة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الفساد، وانتهاكات حقوق المهاجرين والأقليات، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي؛
- إيصال المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين أُخضعوا للتحقيقات و/أو الأحكام التعسفية، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، والنقابيون والعمال، والمتظاهرون السلميون، والطلاب، وأبناء الأقليات، والمهاجرون واللاجئون.

2-2-4- المحافظة على فضاء للعمل الجماعي في الجزائر

استهدفت تدخلات المؤسسة في الجزائر بصورة رئيسية **الحفاظ على مجال يمكن للفاعلين من المجتمع المدني من التحرك فيه بصورة جماعية لدعم ضحايا انتهاكات الحقوق والتهميش على المستويين المحلي والوطني**.

بصفة محددة، قدمت المؤسسة الدعم لأربع مبادرات مجتمع مدني كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ استراتيجية مشتركة تدعو إلى إلغاء قانون الجمعيات الصادر في يناير/ كانون الثاني 2012، وضمان حرية تكوين الجمعيات في الجزائر؛
- الارتقاء بمهارات الاتصال عند الفاعلين في المجتمع المدني، وخصوصاً أولئك الذين يعملون على قضايا الهجرة وتقديم الدعم للمهاجرين واللاجئين، وذلك لتمكينهم من تقديم المعلومات حول الأوضاع والانتهاكات التي يوجهونها في هذا البلد؛
- تنفيذ مبادرات مجتمع مدني تفاعلية جديدة لزيادة الوعي بقضايا المواطنة والحد من تهميش الشباب الجزائري بما في ذلك في المنطقة الشمالية الشرقية.

2-2-5- حماية المجتمع المدني المعرض للخطر في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

ركزت المؤسسة تدخلاتها على **توفير تمويل مرحلي لمنظمات مجتمع مدني مهددة أو معرضة للخطر والتي تسعى إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوعها والاستجابة لها** في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد واجهت هذه المنظمات إجراءات تعسفية، وحملات تشهير، وصعوبات مالية.

وبصفة محددة، تمثلت المهمة التي كانت تسعى هذه المنظمات غير الحكومية السبع التي تلقت الدعم فيما يلي:

- إبلاغ وسائل الإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، والآليات التابعة للأمم المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتورط شركات إسرائيلية ودولية في احتلال أراضي فلسطينية وسورية، وتهديم المنازل وتهجير السكان فيها؛
- تعزيز احترام حقوق النساء وتمكين المرأة في المجتمعات المحلية الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية وغزة عن طريق تزويد النساء بالمساعدة القانونية وتعزيز دورهن في الإعلام؛
- تعزيز التنوع ومحاربة العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية الشبان في الأراضي الفلسطينية؛
- توفير إمكانية حصول اللاجئين والمهاجرين الأفارقة على المعلومات بشأن حقوقهم وعلى المساعدة النفسية والقانونية والتربوية في القدس.

2-2-6- تعزيز الجمعيات المحلية الناشئة في تونس والمغرب

بعيداً عن الاختلافات والتعقيدات التي تعتري عمليات التحول الديمقراطي القائمة في كلا البلدين، واصلت المؤسسة الأورو-متوسطية إعطاء الأولوية لتعزيز العمليات الأساسية **للجمعيات الناشئة لتعزيز حقوق المهمشين وتوصيل شكاواهم، لاسيما الشباب والنساء في المناطق النائية من هذين البلدين، وذلك في إطار الإصلاحات الجارية وعمليات الإدارة اللامركزية.**

وبصفة محددة، دعمت المؤسسة 15 مبادرة تونسية و13 مبادرة مغربية كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مكافحة التهميش الاقتصادي والاجتماعي وأوجه انعدام المساواة وغيرها من الظواهر التي تدفع إلى التطرف، والتي يعاني منها الشباب والنساء، وزيادة وعيهم بحقوقهم بحيث يتمكنوا من التأثير على عمليات اللامركزية والصمود أمام التطرف الذي يدعو إلى العنف، وذلك من خلال حملات التوعية والأنشطة التربوية والفنية والثقافية؛
- اقتراح إصلاحات للسياسات العامة تعمل بصفة أساسية على إدماج مطالبات النساء والشباب في مجالات العدالة والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم والتنمية المحلية؛
- الدفاع عن الحقوق الفردية، وخصوصاً حقوق ضحايا التمييز والعنف ضد المهاجرين، والنساء والمثليات والمثليين الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، عن طريق تقديم الدعم وتوفير الفضاء الآمن لهم.

7-2-2- نتائج التدخلات الرامية إلى دعم المشاريع الناشئة والحساسة ومتابعتها

قامت المؤسسة الأورو-متوسطية، من موقعها كوسيط ومرشد للمستفيدين من دعمها، بما يلي:

- قدمت التشجيع والمساعدة لـ 30 جماعة حديثة التأسيس، أي ما نسبته 36% من عدد المنظمات غير الحكومية المستفيدة من دعم المؤسسة، من أجل صياغة خطط عمل ومقترحات مشاريع تمكِّن المؤسسة الأورو-متوسطية، بالتعاون مع شركائها، من الاستجابة على نحو استراتيجي لاحتياجات هذه الجماعات؛
- وفرت إرشاداً لـ 12 شريكاً جديداً، خصوصاً أولئك الذين يعملون في مناطق نائية في تونس، وذلك من خلال تقديم استشارات استراتيجية تتصل بعملهم وبالإدارة الديمقراطية للجمعيات، وتنفيذ المشاريع، وآفاق الاستدامة، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي للأورو-متوسطية للحقوق؛
- شجعت 49% من الحاصلين على المنح، أي 41 منظمة غير حكومية، على إنشاء علاقات، أو المحافظة على العلاقات، مع جماعات ومؤسسات أخرى تعمل في المجالات المواضيعية ذاتها، وذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. والهدف من ذلك هو تعزيز تبادل المعلومات والخبرات، وتحديد إمكانات التآزر والتنسيق، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي سيساهم في تأثير أنشطتها واستدامتها.
- شاركت في مشاورات تهدف إلى تعزيز التوافق بين البرامج التي يقدمها الشركاء الفنيون والماليون في تونس؛[9]
- نسقت تدخلاتها في سوريا مع الأورو-متوسطية للحقوق، مما أتاح لستة منظمات غير حكومية مستفيدة دعم المؤسسة أن تشارك في اجتماعات وتدريبات نظمتها الأورو-متوسطية للحقوق؛
- نظمت اجتماعاً عُقد في أبريل/ نيسان 2016 بين ممثلين رئيسيين لجمعية سورية لحقوق الإنسان، الذين أضطروا مؤخراً للعيش في المنفى لأسباب أمنية، وشركاء ماليين لشرح الوضع الجديد للجمعية وصياغة نهج منسق ومتكامل كي يتسنى للمانحين الاستجابة إلى احتياجاتها من التطور والاستدامة؛
- نسقت تدخلاتها في ليبيا مع معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهدف تعزيز دور المجتمع المدني الليبي في التأثير على عنصر حقوق الإنسان في الاتفاق السياسي الذي أبرم في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛
- شاركت في مشاورات بهدف صياغة نهج مشترك للدعم والمناصرة فيما يتعلق بالحفاظ على منعة وصمود حركة المجتمع المدني المصري وسط السياق القمعي الحالي؛
- نسقت عملية للتواصل، وعملت كوسيط، وأرسلت قائمة بالمانحين المحتملين و/أو ساعدت على تقديم طلبات تمويل لـ 56% من المستفيدين من دعمها، أي 47 منظمة غير حكومية في المجمل. كذلك، ساعدت المؤسسة عدداً من المنظمات المتقدمة

[9] من أعضاء هذه المجموعة: المعهد الفرنسي في تونس، والمؤسسة الفرنسية، وبرنامج دعم المجتمع المدني (PASC) التونسي.

بطلبات تمويل والتي تقع أنشطتها خارج إطار اختصاص المؤسسة، بيد أن عملها قد يحظى باهتمام جهات مانحة أخرى وربما دعمها، وذلك عن طريق إحالة طلبات تلك المنظمات إلى هذه الجهات الأخيرة.

من الصعب حاليا تقييم النتائج العامة للدعم المقدم لهذه الجماعات والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء على بعض الآثار الرئيسية التي أحدثتها أنشطة شركاء المؤسسة أثناء عام 2016:

- **تم توفير خدمات مساعدة قانونية وتمثيل قانوني في مصر وسوريا وليبيا وإسرائيل والمغرب لأكثر من 1,630 ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في المناطق النائية من هذه البلدان.** وعلى سبيل المثال، تلقت 384 امرأة من ضحايا العنف في المغرب المساعدة القانونية والنفسية عبر مركز للدعم أُنشئ مؤخراً في مدينة أغادير بجهة سوس ماسة درعة.
- **أعدت منظمات غير حكومية تقارير موثقة بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر وسوريا وليبيا وإسرائيل والمغرب وتونس وأرسلتها إلى آليات الأمم المتحدة.** وقد تضمنت التقارير في كل من سوريا وليبيا ومصر حالات موثقة من الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والعنف ضد النساء وأبناء الأقليات ومحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية إضافة إلى انتهاكات وتهديدات ضد مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين. وقد أُرسلت معظم التقارير إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ولجنة التحقيق المعنية بسوريا، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وتم أيضاً إعداد تقرير عن التورط المباشر لبنوك إسرائيلية في إقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية. علاوة على ذلك، نسقت عدة جمعيات مغربية وتونسية الجهود وشاركت في إعداد تقرير ظل مشترك حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب وعن الانتهاكات لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في تونس، في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
- **تم إنشاء منصتين جديدتين للمعلومات، واحدة مباشرة على الإنترنت والأخرى على مواقع التواصل الاجتماعي، للإعلان عن أنشطة المجتمع المدني الداعمة للسكان السوريين ولتوفير مجال للمدافعين والأكاديميين السوريين للتحدث عن شكاواهم على الملأ** عبر تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان المهددة في هذا النزاع. وقد سجل أحد هذين الموقعين 350,000 زيارة فيما سجل حسابه على موقع للتوصل الاجتماعي 221,000 متابعاً في أقل من ستة أشهر.
- وفرت جهات فاعلة من المجتمع المدني في عدة بلدات في محافظتي ريف دمشق واللاذقية، **مأوى ودعم نفسي وجلسات إعادة تأهيل لأكثر من 700 امرأة وطفل من المهجرين وضحايا الانتهاكات والمصابين بصدمات ناجمة عن الحرب في سوريا.**
- **تمت صياغة تحليلات وتوصيات من قبل المجتمع المدني بهدف الارتقاء بمستوى توافق التشريعات التونسية والمصرية مع المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل هاتين الدولتين.** وتشتمل التوصيات على تعديل ثلاثة مشاريع قوانين تقييدية طُرحت للنقاش لدى لجان برلمانية مختلفة ما بين أبريل/ نيسان وديسمبر/ كانون الأول 2016، ومنها على سبيل المثال قانون الخدمة المدنية الذي تبناه مجلس النواب المصري في 25 يوليو/ تموز 2016 قد أخذ بعين الاعتبار عدة توصيات صادرة عن المجتمع المدني، لاسيما تلك المتعلقة منها بالإجراءات القانونية ومعايير التعيين والتكرار في المعايير المطبقة على الموظفين المدنيين. وتم تقديم توصيات أخرى من قبل جمعيات تونسية تدعو إلى إصلاح قانون الأحوال الشخصية، وإلغاء المادتين 230 و227 من قانون العقوبات (حيث تجرم الأولى المعاشرة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس وبرضاهما، وتجيز الثانية زواج القاصرين) وتعزيز الجوانب الوقائية في قانون المخدرات رقم 52 لعام 1992.
- دعمت الغالبية العظمى **من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني التونسي والمغربي الشراكة المقامة مع سلطات وطنية،** كالشراكة مع وزارات الثقافة والتربية والشباب في تونس، والوفد الوزاري المشترك لحقوق الإنسان في المغرب، إضافة إلى الشراكة مع المؤسسات الوطنية ومن ضمنها المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس ومجلس حقوق الإنسان واللجان الإقليمية التابعة له في المغرب.
- كذلك انضم كثير من الجمعيات المغربية إلى **الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية، وإلى مؤتمر الشباب**. وبذلك، عززت هذه الجمعيات موقعها على المستوى الدولي مما يؤهلها لوضع خطط عمل خاصة بالمناخ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخ COP22 الذي انعقد في مراكش في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

- تم خلال عام 2016 إنشاء **أول منصة تفاعلية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة الشمالية الشرقية من الجزائر** بهدف تنسيق أنشطة الجمعيات وتوفير فرص التدريب والمناصرة التي تهدف إلى محاربة تهميش الشباب وزيادة الوعي بقضايا المواطنين في المنطقة.
- تم إعداد دليل 'الممارسات السليمة' بهدف **تعزيز الحماية القانونية والرقمية والصحية للأشخاص من أصحاب الميول الجنسية التي تجرمها تونس**، الأمر الذي لا يتوافق مع الدستور الجديد. وقد تم توزيع الدليل على نطاق واسع في أوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وجمعيات حقوق الإنسان.
- **دخلت خمس منظمات ليبية مستفيدة من دعم المؤسسة في عضوية ائتلاف جمعيات المجتمع المدني الليبي** الذي تأسس في سبتمبر/ أيلول سنة 2016 ويضم 16 جمعية حقوقية. وقد صاغ الائتلاف توصيات مشتركة للتأثير على سياسات حقوق الإنسان في ليبيا وطرحها أمام هيئات دولية من قبيل الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا.
- خضع، أو لا يزال يخضع، 32% من المنظمات غير الحكومية التي قُدم لها الدعم، ومنها منظمات في مصر والجزائر وإسرائيل وليبيا، لتحقيقات أو إجراءات تعسفية في انتهاك للحق في حرية تكوين الجمعيات المكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد قدمت لهم المؤسسة منحاً مالية مرحلية لتمكينهم من **صياغة خطط بديلة والمحافظة على العاملين والتواجد الفعلي** كون ذلك يمثل شرطاً مسبقاً لقدرتهم على الصمود واستدامة أنشطتهم وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانهم.
- **من خلال التعاون الوثيق بين المؤسسة وشركائها الدوليين**، تلقى العديد من المستفيدين دعماً فنياً و/أو مالياً من الأورو-متوسطية للحقوق ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية (EED) ومنظمة مدافعي الخط الأمامي، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومؤسسة هاينرش بول، ومؤسستي كونراد أديناور وفريدريك إيبرت، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومراسلون بلا حدود، ومؤسسة المجتمع المفتوح (أوبن سوسايتي)، وصندوق سيغريد راوزينغ، ومنظمة أوكفسام نوفمب، ووكالة المساعدة في مجال التعاون التقني والتنمية، وصندوق دعم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي (FGHR)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة دعم الإعلام الدولي، بالإضافة إلى الممثليات الأجنبية ووفود الاتحاد الأوروبي، من بين منظمات أخرى.
- **حصل 56% من المنظمات غير الحكومية المستفيدة من الدعم على تمويل إضافي** وضمنت استدامة أنشطتها، ولو جزئياً على الأقل. وفي أكثر من نصف الحالات قامت المؤسسة الأورو-متوسطية بدور الوسيط المباشر وساعدت شركاءها في تقديم طلبات التمويل لجهات مانحة أخرى.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، واجه نحو عشرة مستفيدين من مصر وسوريا وليبيا والأردن والجزائر صعوبات وتأخيرات في تنفيذ أنشطتهم وإعداد التقارير عنها بسبب الظروف السياسية والأمنية الصعبة في هذه البلدان.

على سبيل المثال، استُهدفت جمعية سورية بالقصف واضطرت بالتالي إلى استخدام جزء من دعم المؤسسة لنقل مكاتبها واستدعاء المساعدة الطبية لإسعاف موظفيها الذين جُرحوا واستبدال المعدات التي دمرها القصف. وقد تبنت المؤسسة في مثل هذه الحالات شديدة الصعوبة، نهجاً مرناً للتكيف مع حقيقة أن الأنشطة التي حصلت على الدعم قد لا يتم تنفيذها على نحو كامل وفي المواعيد المقررة، وأتاحت للمنظمات المجال وضع خطط بديلة.

3- التدخلات غير المباشرة لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات والمدافعين الأفراد عن حقوق الإنسان

إضافة إلى التدخلات المالية المباشرة، عززت المؤسسة تواجدها على المستوى المحلي كي تراقب عن كثب تطور أنشطة المدافعين والمشاركة في اللقاءات مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمانحين لبحث تمويل أنشطة حقوق الإنسان في المنطقة واستدامتها.

3-1- تعزيز تواجد المؤسسة الأورو-متوسطية في منطقتي المشرق العربي والمغرب العربي

حافظت المؤسسة على تواجدها الفعلي في تونس ونظمت عدة مشاورات وزيارات كي تبقى على تماس مع تطورات المجتمع المدني واحتياجاته في المنطقة.

3-1-1- منطقة المغرب العربي: تعزيز التواجد في تونس وعقد مشاورات مع المجتمع المدني الجزائري والليبي

نظمت بعثة المؤسسة في المغرب العربي، ويقع مكتبها في تونس، **ثلاث زيارات ميدانية إلى الولايات التونسية: قابس وقبلي ومدنين وزرزيس وسليانة والكاف وجندوبة وباجة**، بهدف تنفيذ الأعمال المخطط لها، واستعراض المشكلات التي برزت واحتياجات الجمعيات الناشئة في مجالي التطوير والمساعدة. وبفضل هذه الزيارات، حصلت 7 جمعيات ناشئة على دعم أساسي وإرشاد واستشارات بشأن الإدارة وتخطيط المشاريع والتنفيذ.

علاوة على ذلك، شاركت المؤسسة في **ثمانية اجتماعات عادية لمجموعة العمل المعنية بليبيا** قام بتنسيقها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وذلك لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية الليبية والدولية.

أخيراً، **قامت المؤسسة بزيارة إلى الجزائر** التقت خلالها مع ممثلين عن 13 جمعية محلية من أجل استعراض ديناميات المجتمع المدني وخصوصاً في المناطق التي تقع خارج الجزائر العاصمة. وتم في أعقاب الزيارة تقديم دعم أساسي لثلاث مبادرات مجتمع مدني جديدة ومبتكرة.

3-1-2- منطقة المشرق العربي: زيارات إلى الدول المجاورة لسوريا ومشاورات مع المجتمع المدني المصري

على الرغم من عدم احتفاظ المؤسسة بتواجد فعلي في منطقة المشرق العربي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، إلا أنها نظمت زيارة إلى **عدة مدن في تركيا** (غازي عنتاب وأنقرة واسطنبول إلى جانب مدن أخرى) خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. وقد أتاحت تلك الزيارة لنا الالتقاء بـ 25 جمعية سورية، وشركاء واسعي الاطلاع ومانحين بهدف تعميق فهمها لاحتياجات منظمات المجتمع المدني السورية وديناميتها والتحديات التي تجابهها في تركيا بالإضافة إلى تقييم الثغرات والتعرف على فرص التمويل لسد تلك الثغرات. ونظراً لتباطؤ أو تناقص الدعم المتاح للمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان والمنظمات السورية، أكدت المؤسس الأورو-متوسطية بأن تركيزها الحالي سيتمحور حول حماية الضحايا ودعم المبادرات التي تطالب بالعدالة.

بالإضافة إلى ذلك، **حافظت المؤسسة على تواصل منتظم مع المجتمع المدني المصري** على امتداد السنة. كما شاركت المؤسسة في اجتماعات مع منظمات دولية لتطوير نهج منسق.

3-2- التعاون من أجل تعزيز الدعم المالي للمدافعين عن حقوق الإنسان

أدت المؤسسة أيضاً دوراً فاعلاً في اللقاءات التي تمت مع مؤسسات ومنظمات غير حكومية ومانحين بغية تأمين الدعم المالي طويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. وانبثق عن هذه الاجتماعات إنشاء مجموعة العمل المعنية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن شبكات مؤلفة من مؤسسات دولية، وصياغة توصيات مشتركة لمحاربة تجريم المجتمع المدني في المنطقة وتضييق المجال أمام تحركه.

3-2-1- إنشاء مجموعة عمل تُعنى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن شبكات من المؤسسات الخاصة

شاركت المؤسسة الأورو-متوسطية في الاجتماعات السنوية للشبكة الأوروبية لممولي حقوق الإنسان (أريدان)، وهي شبكة أوروبية مؤلفة من مؤسسات تنشط في مجال العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان،[10] وفي اجتماعات المجموعة الدولية الداعمة لحقوق الإنسان (IHRFG)،[11] التي انعقدت في شهري مارس/ آذار ويوليو/ تموز. وشاركت المؤسسة في المشاورات التي أُجريت في إطار هذه الاجتماعات لتقييم مدى اهتمام العديد من المؤسسات في إنشاء مجموعة عمل معنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك على أساس النتائج التي تمخض عنها تحليل المستوى الضعيف من التمويل المتوفر لأنشطة حقوق الإنسان في المنطقة.[12]

وقد أطلقت مجموعة العمل هذه رسمياً في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وسينسق أعمالها صندوق المرأة العالمي وصندوق سيغريد راوزنغ والمؤسسة الأورو-متوسطية. وتتمثل الغاية من هذه المجموعة في الجمع بين المؤسسات التي تقدم الدعم أو المهتمة بتقديم الدعم للمجتمع المدني في هذه المنطقة، ومناقشة فرص المجتمع المدني في المنطقة والتحديات المتعلقة به واحتياجاته، وأن تحدد بصورة مشتركة سبل زيادة الموارد المتاحة للجمعيات المحلية.[13]

2-2-3- الاستجابة المنسقة لمكافحة تجريم المجتمع المدني وتضاؤل المجال أمامه

أدارت المؤسسة حلقة عمل عن تضاؤل المجال أمام المجتمع المدني شارك فيها ممثلون عن المؤسسات الأوروبية اثناء انعقاد منتدى المجتمع المدني للجوار الجنوبي، الذي نظمته مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية في مايو/ أيار.[14] علاوة على ذلك، نظمت المؤسسة الأورو-متوسطية في يوليو/ تموز اجتماعاً تشاورياً سنوياً مع عدة منظمات دولية الاجتماع التشاوري السنوي حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان وفاعلي المجتمع المدني، ولمناقشة السبل الممكنة لحماية حركة المجتمع المدني ودعمها في السياق الحالي.

أخيراً، واصلت المؤسسة تعاونها مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان (*ProtectDefenders.eu*) الممولة من قبل المفوضية الأوروبية، وذلك من أجل طرح استجابة استراتيجية وتعاونية لتلبية احتياجات المدافعين ومنظمات المدافعين في مجال الحماية والمساعدة والتدريب ومجالات أخرى غيرها. وقد التقت المؤسسة مرتين بأعضاء الآلية لتقييم السنة الأولى من مزاولة النشاط وتعريف محور التركيز الاستراتيجي لأنشطتها المقبلة. وقد انعقد الاجتماع السنوي الأول لهذه الآلية في 29-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 تحت عنوان النضال لمنع تجريم المدافعين. وبعد إلقاء الضوء على المنجزات الرئيسية التي حققتها الآلية في عامها الأول، أفسح المجال في الاجتماع للمستفيدين كي يتبادلوا تجاربهم ومعارفهم بخصوص التوجهات الجارية، وإصدار توصيات للآلية وللاتحاد الأوروبي.

---

[10] أريدان عبارة عن شبكة مؤلفة من أكثر من 600 من محبي العمل الخيري والمؤسسات تتخذ من أوروبا مقرها لعملياتها وتدعم المنظمات والمبادرات في مجال العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في شتى بقاع العالم. والمؤسسة الأورو–متوسطية عضو في هذه الشبكة منذ عام 2011، كما أنها عضو في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل المعنية بالعمل الخيري العابر للحدود إلى جانب عضويتها في مبادرة تقوم عليها مؤسسات محددة خاصة بالمجتمع المدني تم إطلاقها عام 2014.

[11] المجموعة الدولية الداعمة لحقوق الإنسان عبارة عن شبكة من المؤسسات الدولية تضم أكثر من 330 هيئة تمويلية و1,200 محب للعمل الخيري وتدعم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. والمؤسسة الأورو–متوسطية عضو في هذه الشبكة منذ عام 2010 فضلاً عن كونها عضو مؤسس لمجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان التابعة لها والتي تأسست عام 2011.

[12] هذه الدراسة هي الأحدث حيث أظهرت، من خلال تحليلها بيانات عام 2014، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل ترتيباً متأخراً عن معظم مناطق العالم من حيث مستوى التمويل حيث تلقت 3% فقط من التمويل العالمي الخاص لحقوق الإنسان و9% من التمويل العالمي الثنائي ومتعدد الأطراف خلال عام 2014. علاوة على ذلك، لاحظت الدارسة هبوطاً مقداره 4% في مستوى الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان بين العامين 2013 و2014.

[13] تم تقديم مقترحين اثنين للجنة التوجيهية لعقد اجتماعين بشأن المنطقة في أبريل/ نيسان ويوليو/تموز 2017.

[14] أُطلقت هذه المبادرة سنة 2013 وهي تأتي في إطار جهد لتقديم حوار منظم بين منظمات المجتمع المدني على كلا جانبي المتوسط والمؤسسات الأوروبية. وينبغي الاستفادة من التوصيات الصادرة عن فاعلي المجتمع المدني في المنطقة، الذين شاركوا في حلقة العمل، من أجل تنفيذ وتحديد الأولويات لسياسة الجوار الأوروبية الجدية المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي.

4- استعراض عددي للتدخلات

تعرض الأشكال التالية، وبالأرقام، تلخيصاً للمنح التي خصصتها المؤسسة الأورو-متوسطية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة خلال عام 2016.

4-1- أنواع الدعم الذي تم تخصيصه

رغم أن قيمة التدخلات المستعجلة كانت أقل من قيمة الدعم الاستراتيجي أو العادي، إلا أنها زادت بنسبة 23% عن عام 2015. وكان الهدف منها حماية حياة المدافعين العاملين في بيئات تزداد وتيرة الأعمال العدائية فيها باطراد، وخصوصاً في سوريا ومصر.

قُدم 40% من منح المؤسسة في أوضاع طارئة فيما خُصص 60% في إطار الدعوة النصف سنوية إلى تقديم الطلبات. ومن خلال آليتي الدعم هاتين اللتين يتم الإعلان عنهما في على الموقع الإلكتروني، استطاعت المؤسسة الاستجابة بمرونة للأوضاع التي شكلت خطورة على حياة المدافعين والأوضاع غير المتوقعة.

بلغ متوسط قيمة المنح التي تم تخصيصها خلال عام 2016 مبلغاً قيمته 12,136 يورو، أي أقل بقليل من عام 2015. ويلقي هذا الرقم الضوء على أهمية المنح وليس قيمتها وحسب، كما يدل على محدودية موارد الميزانية المتوفرة للمؤسسة.

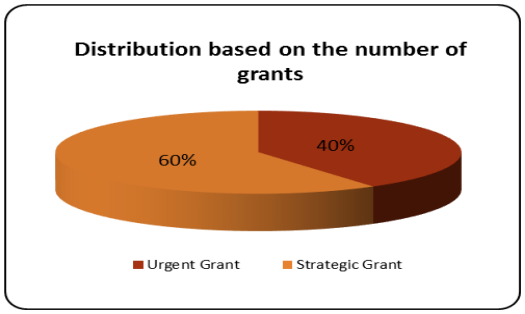

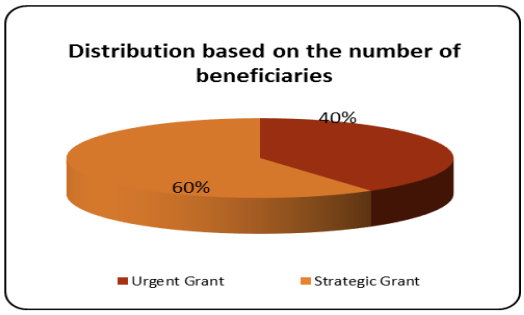

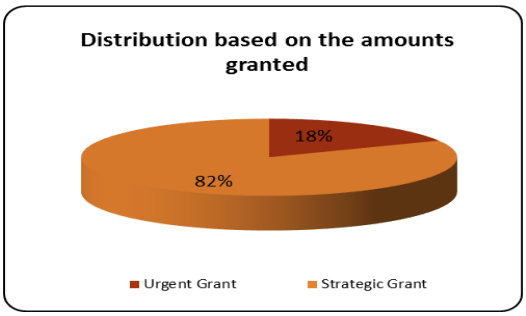

2-4- الموضوعات التي تناولها المستفيدون

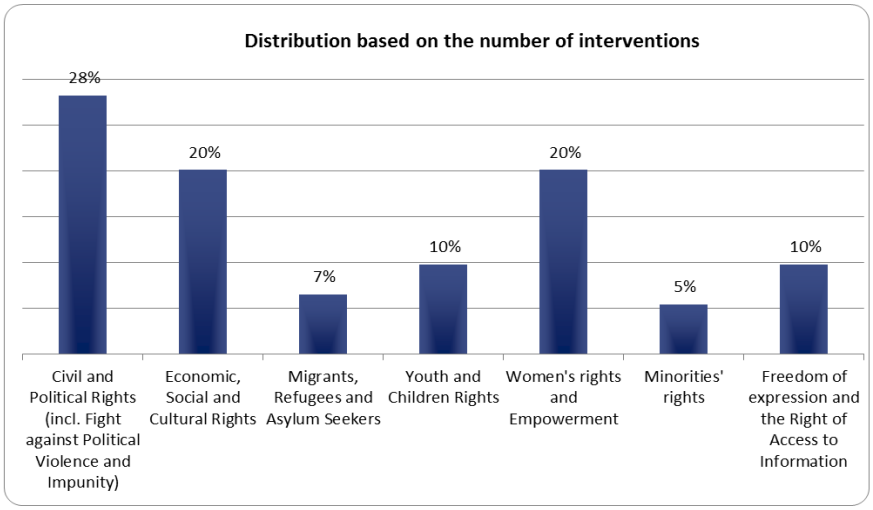

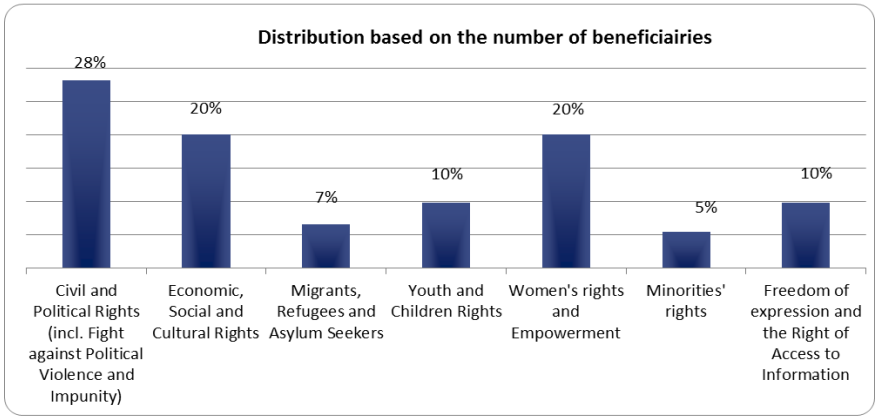

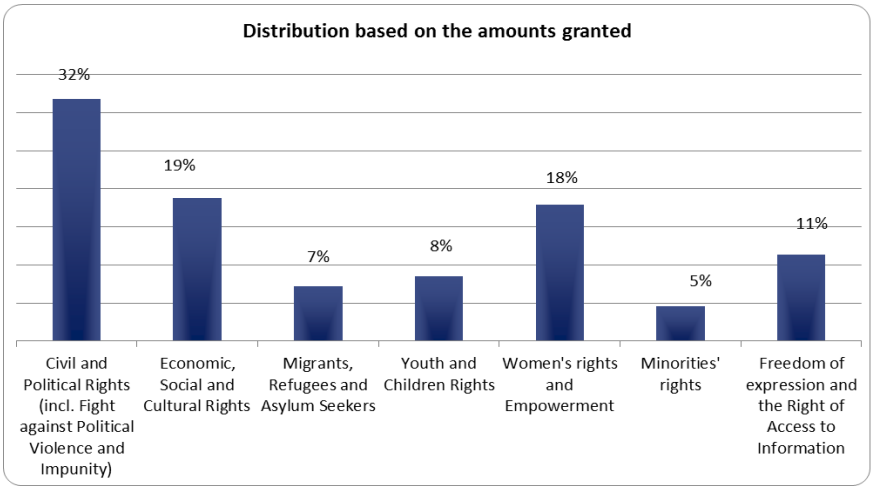

ركزت أنشطة المستفيدين في عام 2016 بصفة رئيسية على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الإصلاحات في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك نظراً لأن هذه الموضوعات متوقفة على بعضها البعض ولأنها تشكل قضايا ذات أولوية بالنسبة لحقوق الإنسان في المنطقة. وعليه، فقد كان 51% من التدخلات متعلقاً بهذه القضايا.

كذلك، ونظراً للدور المحوري للنساء والشباب في إرساء أسس فعالة ومستدامة للديمقراطية، فقد أعطت المؤسسة أولوية الدعم لمشاركة وقيادة وحقوق النساء والشباب في تدخلاتها. يمكن العثور على هذا الموضوع في حوالي نصف الأهداف التي سعت إليها المنظمات غير الحكومية التي استفادت من دعم المؤسسة عام 2016.

ملاحظة: قد تكون بعض التدخلات قد خُصصت لأكثر من فئة واحدة، بحسب المناسب، من أجل إعطاء لمحة شاملة ووثيقة الصلة عن كافة الموضوعات التي غطاها المستفيدون من المنح.

3-4- أنشطة المستفيدين

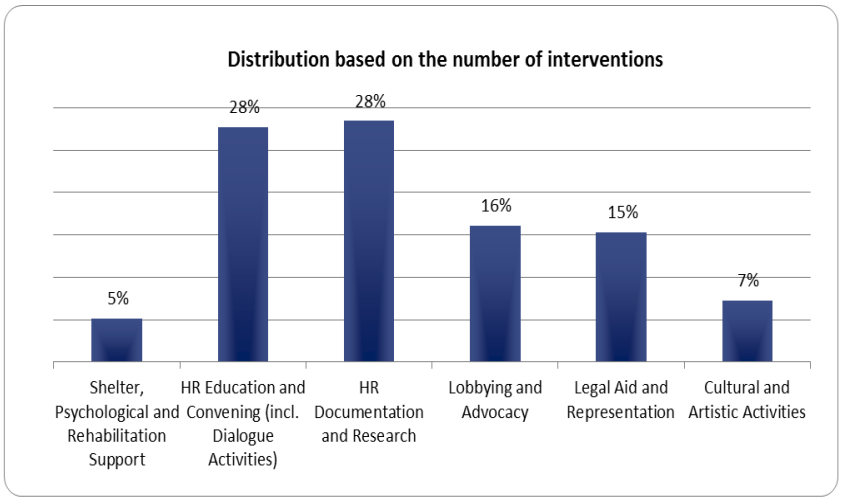

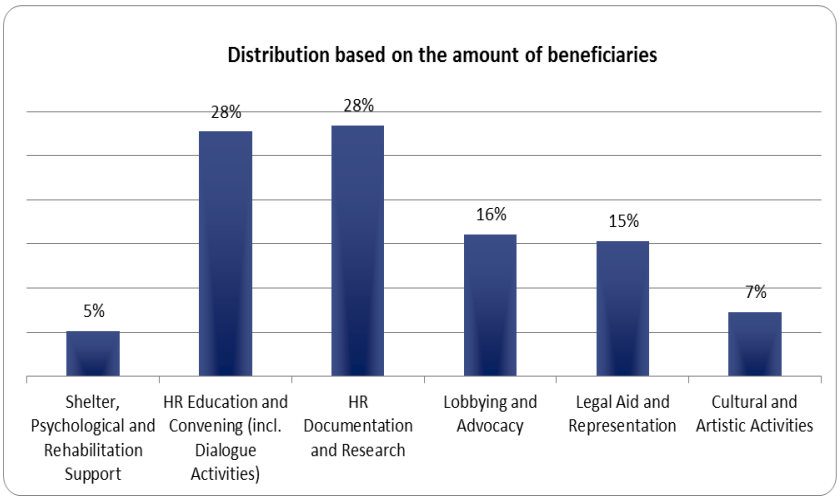

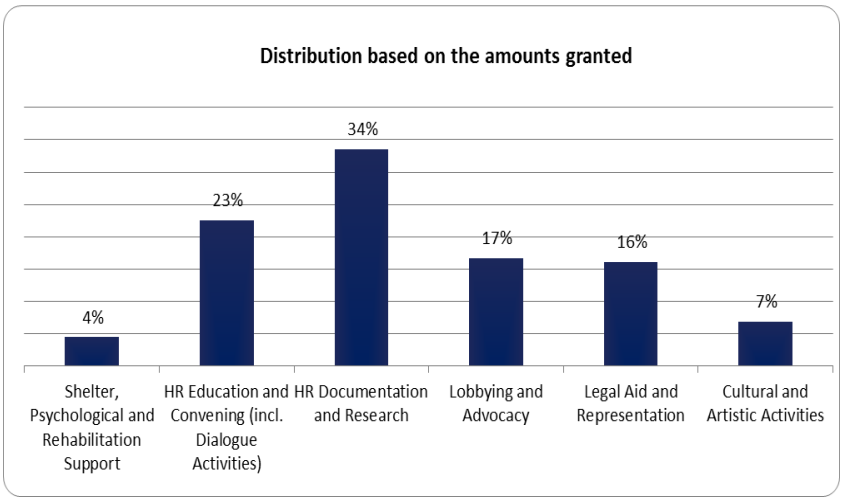

كانت الفئة الأكبر من الأنشطة التي نفذها المستفيدون من دعم المؤسسة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب من خلال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير مساعدات قانونية وطبية للضحايا والتحرك في طلب العدالة نيابة عن الضحايا. وقد جرت هذه الأنشطة في وسط سياقات معادية، ومثلت 48% من مجموع الأنشطة التي نفذها المستفيدون من دعم المؤسسة.

علاوة على ذلك، تمثل الأنشطة المكملة التي تتصل بالتربية، والحوار والمناصرة، والتي تعدُّ ضرورية لتعزيز جهود الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، ما نسبته 44% من مجموع تدخلات شركاء المؤسسة.

أخيراً، شجعت المؤسسة مقاربات جديدة تعزز الوحدة، كالأنشطة الفنية والثقافية، وذلك كبديل عن الوسائل التقليدية، بغية الوصول إلى جمهور أوسع وأكثر شباباً. ومن الأمثلة على الطرق المبتكرة الإعلام الجديد ومسرح الشارع والموسيقى والفنون الشعبية حيث تبناها 7% من المستفيدين لنشر قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

4-4- أنواع المتابعة التي اعتُمدت

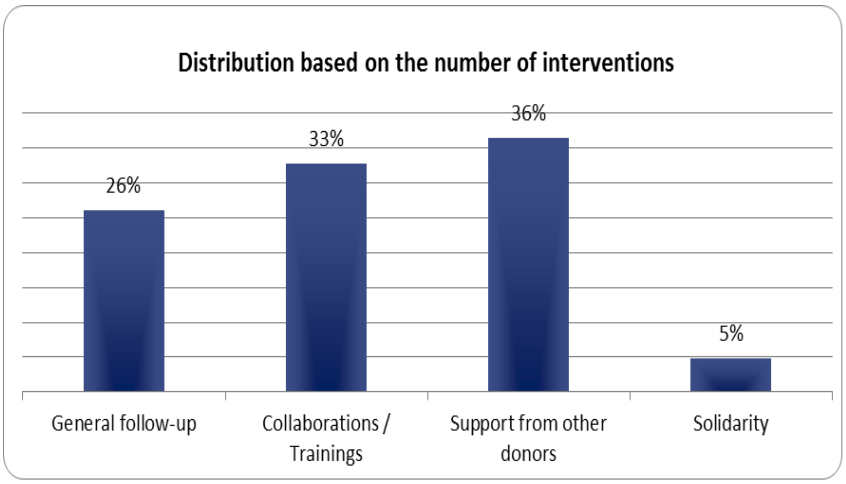

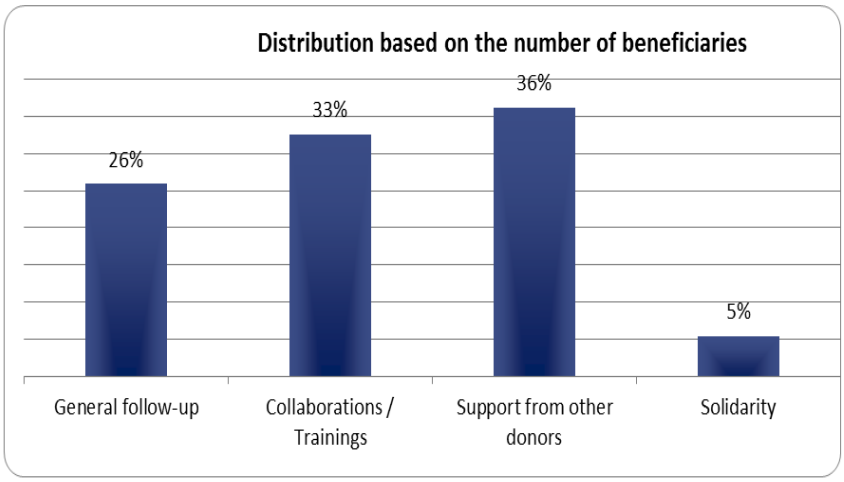

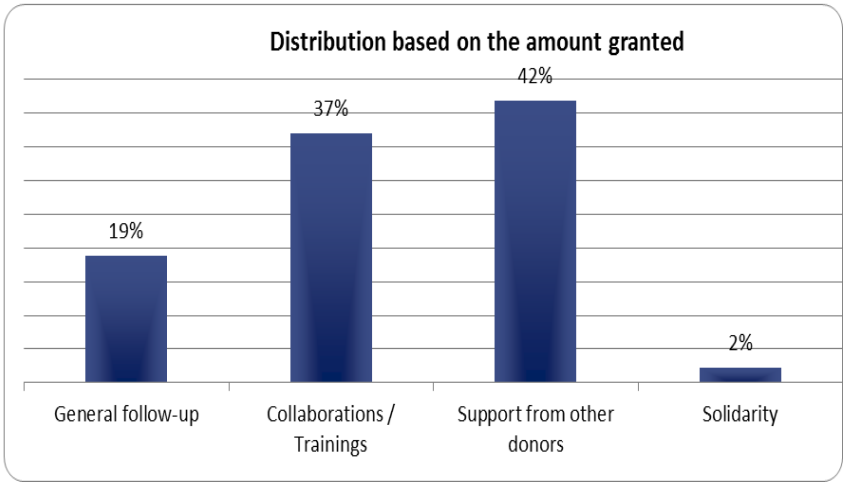

بالإضافة إلى توفير الأموال، اشتملت الأهداف الرئيسية للمؤسسة على مساعدة المدافعين والمنظمات غير الحكومية الأكثر عرضة للمخاطر على مواصلة السعي إلى تحقيق مهمتها على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك، تابعت المؤسسة بصفة محددة 74% من تدخلاتها المالية. وعلى وجه الخصوص، قامت بدور الوسيط لشركائها لتعزيز جهودهم على مستوى التنسيق وحصولهم على التمويل.

ويعتبر هذا النوع من المتابعة مهماً للغاية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الناشئة لأنه يمكّنها من تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة من أوجه التآزر التي تحد من العزلة وتزيد من تأثير أنشطتها على المجتمعات التي تخدمها.

وقد حصلت المنظمات غير الحكومية المعنية بهذا النوع من المتابعة تحديداً، في 56% من الحالات، على المال من مؤسسات أخرى مما رفع –ولو جزئياً على الأقل- من آفاق استدامة أنشطتها

5-4- النوع الاجتماعي

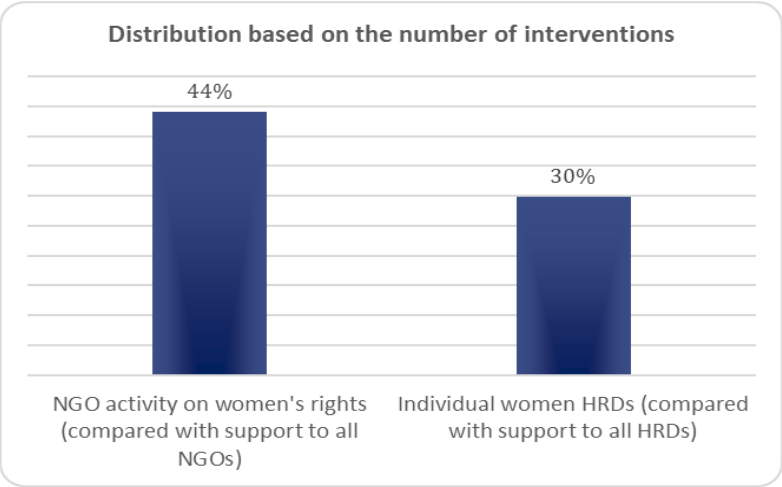

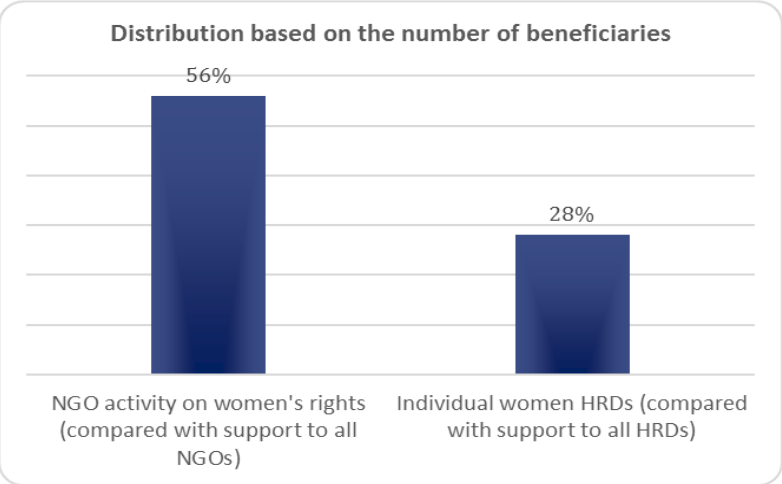

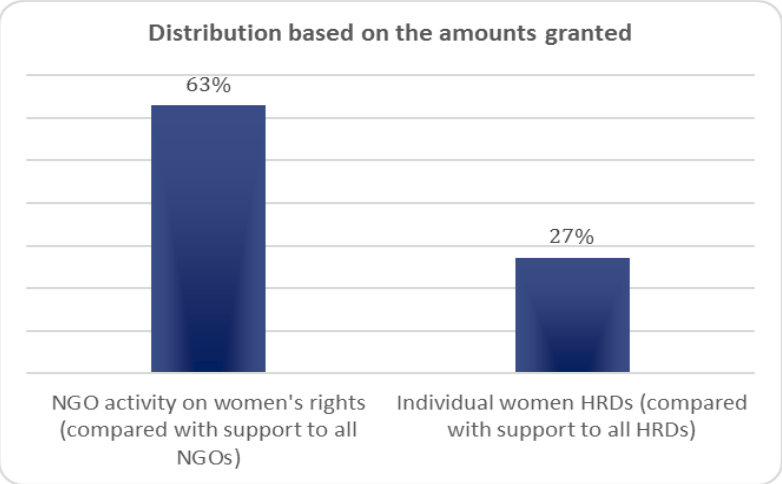

تُعتبر قضايا النوع الاجتماعي جزءاً أساسياً من استراتيجية التدخلات لدى المؤسسة.

إن وضع النساء والدور المحدد الذي يقمن به في حماية حقوق الإنسان يستحقان منا اهتماماً خاصاً، ولذلك تقدِّر المؤسسة عالياً المشاريع ذات الصلة بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين، وتلك التي تعزز مشاركة النساء والقيادات النسائية.

وتكتسب هذه القضية أهمية حيوية في بيئة إقليمية تتعرض فيها النساء لأشكال متنوعة من العنف، فضلاً عن معاناتهن من نقص التمثيل في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار المرتبطة بها

ونظراً للأهمية المركزية لدورهن في علميات التحول الديمقراطي، فقد خُصص ما نسبته 39% من تدخلات المؤسسة للسنة الحالية لتعزيز قيادتهن والدفاع عن حقوقهن.

6-4- البلدان

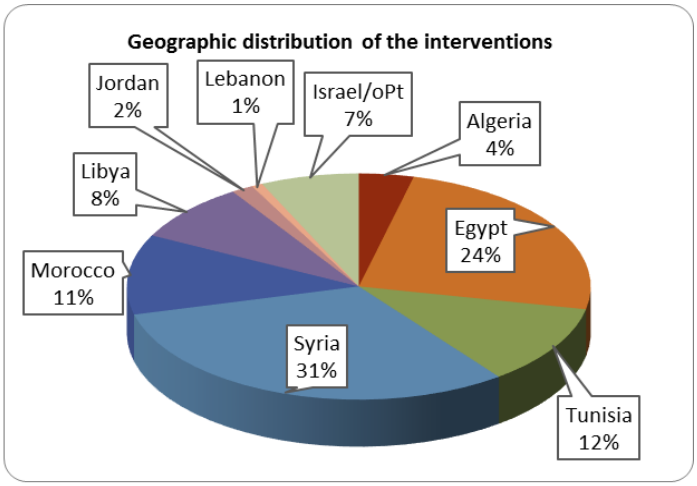

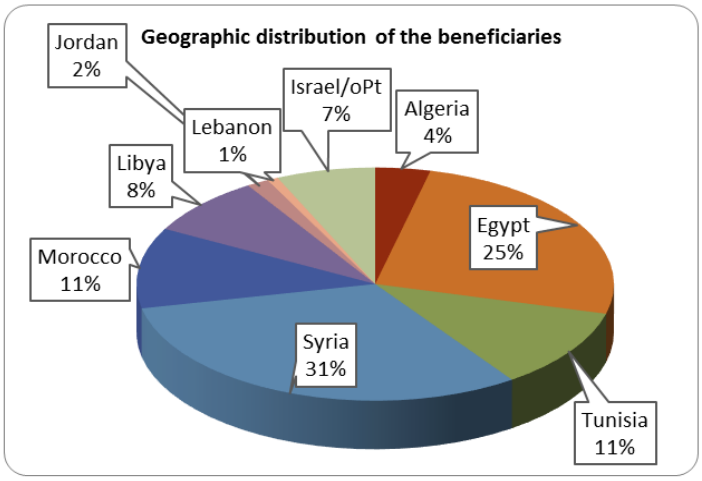

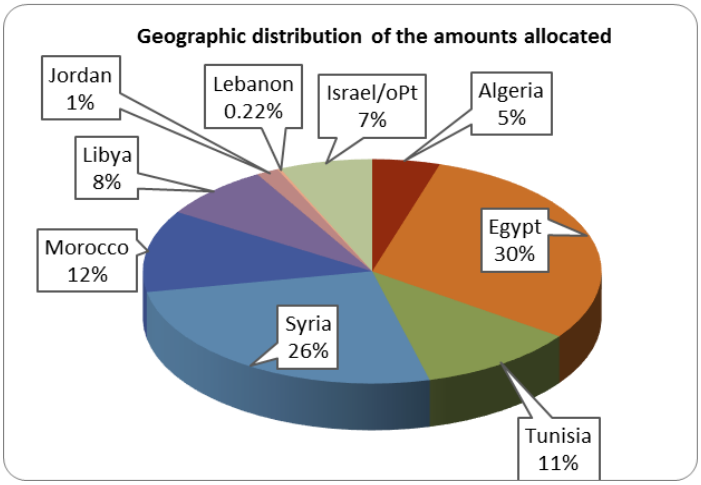

احتلت الحرب المستمرة في سوريا، و'الكبح' التدريجي المجتمع المدني المستقل في مصر صدارة شواغل للمؤسسة في عام 2016. وفي ظل مناخ يسوده الإفلات من العقاب، تركزت تدخلات المؤسسة على حماية المدافعين، وتوثيق الانتهاكات، ومساعدة الضحايا، خصوصاً المدافعين أنفسهم والنساء. وقد شهدت نسبة التدخلات الداعمة للمدافعين المصريين والمنظمات المصرية غير الحكومية زيادة مقدارها 190% مقارنة بعام 2015.

لكن المؤسسة لم تُغفل احتياجات المدافعين من الحماية في بيئات أخرى عدائية ومنها ليبيا والجزائر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة التي حظيت بنسبة 19% من تدخلات المؤسسة في عام 2016.

أخيراً، تتطلب الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الجارية في تونس والمغرب زيادة الالتزام مع الجمعيات المحلية وتمويلها للحيلولة دون فتور المسار الديمقراطي وتراجعه. وبالتالي، ركز 23% من تدخلات المؤسسة على تعزيز القدرة التشغيلية للفاعلين في المجتمع المدني وخصوصاً أولئك الين ينشطون في مناطق نائية من البلدين.

5- مسائل تنظيمية

5-1 الشراكات المالية

ظلت المؤسسة تتمتع بدعم شركائها في عام 2016، وكذلك بالمساهمات الأساسية من كل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية التي أسهمت أيضاً بتمويل إضافي من أجل الاستجابة للعديد من التطورات التي وقعت خلال السنة، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية الملكية الدانمركية (من خلال برنامج الشراكة الدانمركي-العربي)،[15] وصندوق سيغريد راوزينغ.[16]

إضافة إلى ذلك، حصلت المؤسسة على تمويل محدد من الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع من أجل تعزيز الدعم المقدم للفاعلين في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً في سوريا ومصر وليبيا ولحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

أخيراً، نوعت المؤسسة من قاعدة الدعم الخاصة بها، حيث انضم أربعة مانحين جدد إلى مجموعة الداعمين لأنشطتها، وهم تحديداً: صندوق روكفيلر بروذرز وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية وشبكة التغيير الاجتماعي (ذي نيتويرك فور سوشيال تشينج) ومؤسسة المساعدات الخيرية (تشاريتيز إيد) بالمملكة المتحدة.[17]

5-2 المعلومات والتواصل

حافظت المؤسسة على سياستها في التزام مبدأ السرية بخصوص معظم المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من التمويل. وقد تم تبني هذه السياسة وتنفيذها بسبب المخاطر الكبيرة التي يواجهها الناشطون والأشخاص الذين يقدمون طلبات تمويل، والمستفيدون وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم على اتصال مع المؤسسة. من ناحية ثانية ، تحافظ المؤسسة على شفافيتها من خلال التقارير التي تعدها حول أنشطتها والتقارير التي تقدمها إلى شركائها الماليين الرئيسيين. إضافة إلى ذلك، طورت المؤسسة العديد من قنوات الاتصال الآمنة التي تم تهيئتها لتناسب مختلف البيئات الإقليمية بغية استلام طلبات التمويل والمضي فيها دون تعريض المدافعين للخطر.

5-3 الإدارة الداخلية

اجتمع مجلس أمناء المؤسسة المؤلف من 12 عضواً يعملون على أساس تطوعي، مرتين خلال عام 2016، في أبريل/ نيسان وفي ديسمبر/ كانون الأول، لبحث استراتيجية المؤسسة والاتجاهات البرامجية والمالية والنظر في الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية في المنطقة. وتمت استشارة المجلس أيضاً بصورة منتظمة وأخذ موافقته على جميع طلبات الدعم المستعجل خلال السنة.

وكانت تساعد المجلس في عمله الأمانة العامة، وهي مؤلفة من 7 موظفين متفرغين وموظف واحد بدوام جزئي، بالإضافة إلى متدربين واستشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات واستشاريين محاسبين.

طاقم البرنامج:

- آني-صوفي شيفر (خريجة قسم القانون الدولي العام)، موظفة متفرغة بمنصب مديرة البرنامج - فرنسا؛
- فرانسيس توفام سمولوود (خريجة دراسات العلاقات الدولية والشرق الأوسط)، تمت ترقيتها إلى منصب المنسق الإقليمي لشؤون المشرق في الدانمرك (إضافة إلى شغلها منصباً مؤقتاً في فرنسا منذ سبتمبر/ أيلول 2016)؛

---

[15] بوساطة الأورو-متوسطية للحقوق.

[16] في عام 2016، شكل التمويل الأساسي المقدم من هؤلاء الشركاء 55% من مجمل ميزانية المؤسسة الأورو–متوسطية، وهي نسبة تزيد قليلاً عما كانت عليه عام 2015.

[17] غير أن المؤسسة لم تتلقَ دعماً من مؤسسات المجتمع المفتوح، على العكس من عام 2015، ولكن الشراكة قيد البحث بالنسبة لعام 2017.

- سيف طه (خريج قسم العلوم الاجتماعية) انضم إلى فريق أمانة المؤسسة الأورو-متوسطية كمنسق إقليمي لمنقطة المشرق العربي خلفاً لسامي لندفاي-كرموت الذي استقال في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛
- رامي صالحي (خريج قسم علم الاجتماع)، وُظف بدوام جزئي مستشاراً إقليمياً في شؤون المغرب العربي بتونس؛
- سليم بوزيد (خريج قسم العلوم السياسية)، موظف متفرغ بمنصب مستشار إقليمي لشؤون المغرب العربي في تونس ؛
- تاج الهدى طراد (خريجة قسم الأعمال وتكنولوجيا المعلومات)، موظفة بدوام جزئي كمساعدة إقليمية لشؤون المغرب العربي بتونس.

الطاقم الإداري:

- أميلينا جاسكوياك (خريجة قسم الاقتصاد الدولي)، وُظفت كمتفرغة بمنصب رئيسة الوحدة الإدارية والمالية بالدانمرك؛
- جوليا غارسيا هان (خريجة قسم الاقتصاد)، وُظفت كمتفرغة في منصب مسؤولة الوحدة الإدارية والمالية بالدانمرك.

ووُظفت ماروي كوكا (خريجة قسم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي)، ومن ثم عايشة العفيفي (خريجة قسم العلاقات الدولية) كمتدربتين متفرغتين في الدانمرك لفترة لا تقل عن ستة أشهر لمساعدة طاقم البرنامج والطاقم الإداري. كذلك وُظفت متدربة أخرى، هي إنغريد هالاندر (خريجة قسم الدراسات الشرق أوسطية)، لمساعدة في تنفيذ الأنشطة المتزايدة التي تسبب بها الوضع في المنطقة في الفترة الواقعة بين يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول 2016.

وبعد استقالة رئيسة قسم المحاسبة غير المتفرغة في مارس/ آذار 2016، عُين بدلاً منها استشاري في سبتمبر/ أيلول لمساعدة الفريق الإداري والمالي.

وفي الختام، جددت المؤسسة الأورو-متوسطية شراكتها مع الأورو-متوسطية للحقوق والتي تشتمل، من بين أمور أخرى، على الاشتراك في المكاتب والتكاليف المرتبطة بذلك بالإضافة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات.[18]

تمت عملية تدقيق حسابات المؤسسة من قبل شركة ديلوتي (Deloitte)/ مكتب كوبنهاغن. يمكن الاطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

[18] تم العمل بهذا الترتيب من أجل التقليل من المصاريف التنظيمية والإدارية.

ملحق: مخلص بطلبات الحصول على منح

1- ملخص بعدد طلبات الحصول على منح

تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية خلال عام 2016 وعالجت **616** طلباً للحصول على منح.

حسب حالة الطلب		
ووفق عليه	*71	%12
رُفض	391	%63
قيد البت	154	%25

* هذا الرقم لا يتضمن الحاصلين على المنح الذين قدموا طلبات أثناء الربع الأخير من عام 2015.

حسب نوع الطلب		
مستعجل	129	%21
استراتيجي	357	%58
استفسار	130	%21

بلغ إجمالي المبلغ الذين منحته المؤسسة الأورو-متوسطية **1,669,421.00** يورو خلال عام 2016.

2- التوزيع الجغرافي

جاء **490** طلباً من منطقة جنوب المتوسط (ويمثل ذلك 80% من كافة الطلبات التي تم تلقيها).

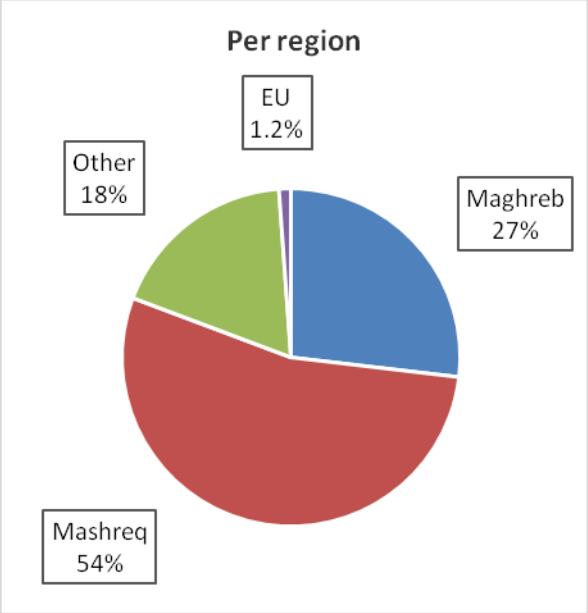

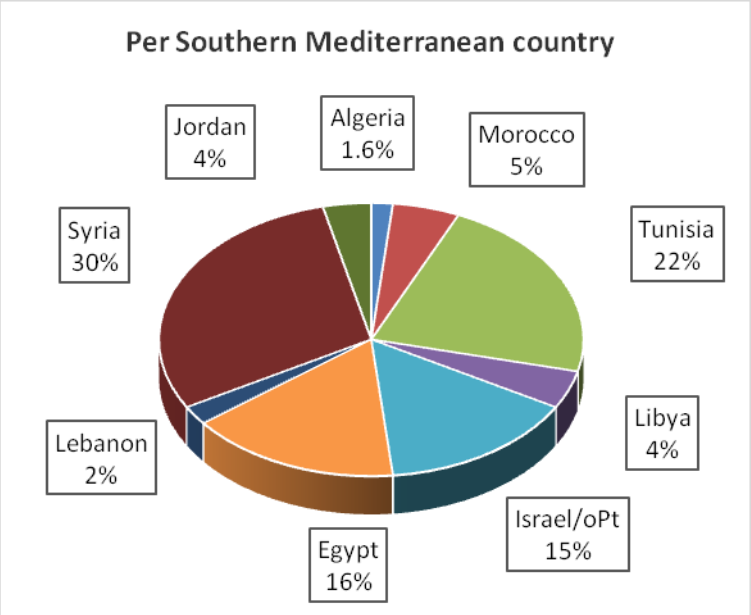

3- أسباب الرفض

هناك أربعة أسباب رئيسية تبرر عدم حصول الطلبات على الموافقة، وهي:

- وقوع الأنشطة المقترحة في الطلب خارج نطاق اختصاص تعزيز معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً أو الدفاع عنها. وبلغت نسبة هذه الطلبات **35**% من مجمل الطلبات المرفوضة.
- عدم وقوع الطلب -أو أنشطة حقوق الإنسان التي يحتويها- ضمن الولاية الجغرافية للمؤسسة، أي المغرب أو الجزائر أو تونس أو ليبيا أو مصر أو الأردن أو لبنان أو سوريا أو الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **31**% من مجمل الطلبات المرفوضة.
- عدم تمتع الأنشطة المقترحة بطبيعتها بالدرجة الكافية من الابتكار وعدم طرحها لنهج متكامل مع أنشطة مبادرات المجتمع المدني الأخرى على المستوى المحلي أو الوطني. وبلغت نسبة هذه الطلبات **19%** من مجمل الطلبات المرفوضة.
- المتقدم بالطلب هو منظمة غير حكومية راسخة العمل ولم تعاني من أية مشكلة في الحصول على تمويل من المانحين الرئيسيين. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **15**% من مجمل الطلبات المرفوضة.

من ناحية ثانية، في حال وُجد أن الطلب لا يقع ضمن اختصاص المؤسسة الأورو-متوسطية فإن الأمانة العامة ستقدم المعلومات والنصائح لمقدم الطلب للاتصال بمانحين محتملين آخرين يؤهلهم موقعهم أكثر من المؤسسة لتقديم الدعم. وينطبق هذا بشكل أكثر تحديداً على حالة الطلبات التي تتعامل مع الأوضاع الخطرة التي تتهدد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة أخرى أو مع مجالات تدخل متخصصة كالإعلام. وقد بلغت نسبة الطلبات غير المؤهلة للحصول على دعم المؤسسة الأورو-متوسطية والتي تم تحويلها إلى شركاء آخرين ومانحين محتملين **30**% من مجمل الطلبات المرفوضة.

4- متوسط المدة الزمنية للردود

القاعدة التي تتبعها المؤسسة الأورو-متوسطية هي العمل على التوصل إلى قرارات سليمة وسريعة فيما يخص الطلبات التي يتم استلامها. ويبين الجدول التالي متوسط الفترة الزمنية الواقعة بين استلام الطلب والرد عليه من قبل المؤسسة الأورو-متوسطية:

إجمالي متوسط الفترة الزمنية للرد*	14 يوماً
✓ للطلبات المستعجلة	8 أيام
✓ للطلبات الاستراتيجية	29 يوماً
✓ للاستفسار	6 أيام

يمثل هذا الإجمالي 90% من الطلبات